EGYPT–ICF
منتدى مصر للتعاون الدولي | ٢٠٢١
شراكات لتحقيق التنمية المستدامة

وزارة التعاون الدولي
Ministry of International Cooperation

الجلسة الثانية

تعزيز آليات التمويل الدولي للتوافق مع أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠

٨ سبتمبر ٢٠٢١
مدة الجلسة: ٧٥-٩٠ دقيقة
فندق النيل ريتز كارلتون

egypt-icf.com/

نظرة عامة:

الهدف الرئيسي من هذه الجلسة النقاشية هو تعزيز الدور الذي يمكن أن يلعبه التعاون الإنمائي في توجيه الموارد لتحقيق أجندة الأمم المتحدة ٢٠٣٠، والتي واجهت تحديات في أعقاب تفشي جائحة كورونا على مستوى العالم، وذلك من خلال المناقشات بين القادة المحليين والإقليميين والدوليين من الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية وشركاء التنمية وقطاع الأعمال.

ويستهدف التعاون الدولي في الأساس تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل مباشر، وبالتالي دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وفي هذا السياق يُشير التقرير الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في ٢٠٢١، أن النظام العالمي يمتلك ٣٧٩ تريليون دولار منها ٨٠٪ في الدول أعضاء المنظمة، وأن توجيه ١٪ من هذه الأموال لتمويل التنمية يعد كافيًا لإنجاز أهداف التنمية المستدامة، ورغم ذلك فإن ما تم توفيره لا يتعدى ٠,٠٤٪ فقط من هذه المبالغ في عام ٢٠٢٠.

وتبرز الأهمية الشديدة لهذه التمويلات في ظل الآثار السلبية التي تسببت فيها جائحة كوفيد ١٩، وامتدادها للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية بشكل غير مسبوق، وانعكاسها على تباطوء الجهود الدولية المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يتطلب تغييرًا جذريًا وتكاتف بين المجتمع الدولي لاستعادة وتيرة العمل نحو تحقيق أجندة ٢٠٣٠، لاسيما منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا التي تعد في أمس الحاجة لإعادة النظر في هذا الأمر وتقييم سعيها نحو تحقيق التنمية المستدامة وتجاوز هذه التحديات.

ولضمان كفاءة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال التعاون الدولي والتمويل الإنمائي الفعال، فلابد من استخدام آليات مناسبة لرصد وتتبع التقدم نحو تنفيذ هذه الأهداف، بجانب ذلك فإن عملية جمع وتحليل البيانات الاقتصادية والاجتماعية وتحليلها بدقة يعد أمرًا بالغ الأهمية لتمكين صانعي القرار من اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة والدراسات السليمة، ولا سيما للمساهمة في القضاء على الفقر وأوجه عدم المساواة وسد الفجوات المعرفية والقدرات، وهذا يؤكد على أهمية الملكية الوطنية لخطط التنمية ومواءمتها مع خطط التعاون الإنمائي وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة.

ومن أهم مميزات التعاون الدولي أنه يشكل أداة هامة لبناء شراكات دولية فعالة وناجحة تعمل على تعزيز عملية تبادل المعرفة وتحقيق النمو الشامل والمستدام، وتبادل الحوار والخبرات ونقل التكنولوجيا وسياسات الإصلاح ودفع عملية تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة التبادل التجاري.

وفي هذا الإطار تستهدف جلسة «تعزيز آليات التمويل الدولي للتوافق مع أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠» الآتي:-

- **تسليط** الضوء على دور التعاون الإنمائي في توفير وحشد الموارد والتمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع استكشاف أدوات التعاون الدولي المختلفة مثل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وكيف تنعكس على وجود آليات مبتكرة لتعزيز أثر هذا التعاون.
- **تحديد** فجوات القدرات التي تحول نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ورؤية ٢٠٦٣.
- **تحديد** الفجوات التمويلية التي تعيق تنفيذ أجندة ٢٠٣٠، واستكشاف مصادر التمويل الإضافية: الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تحالف المستثمرين الدوليين من أجل التنمية، تمويل الكاربون، صناديق المناخ الأخضر، إلخ.
- **معالجة** الفجوات في عملية رصد وتقييم مساهمة التعاون الدولي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- **استكشاف** إمكانية تعزيز خطة عمل أجندة التنمية المستدامة الأممية ٢٠٣٠، من خلال إطار عمل مشترك لمتابعة وتقييم النتائج من أجل تحقيق تعاون إنمائي فعال، وتقييم نتائج الشراكات التنموية العالمية.

المشاركون

- صانعو القرار على المستوى المحلي والإقليمي والدولي
- شركاء التنمية متعددو الأطراف والثنائيون
- شركات القطاع الخاص
- مؤسسات المجتمع المدني
- مراكز الأبحاث

النتائج المتوقعة

ستعمل الجلسة على وضع توصيات رئيسية بالتوافق بين جميع المشاركين حول الطريقة الأفضل التي يمكن من خلالها المضي قدمًا نحو تحقيق خطة التنمية ٢٠٣٠ من خلال تعاون إنمائي أكثر فاعلية.